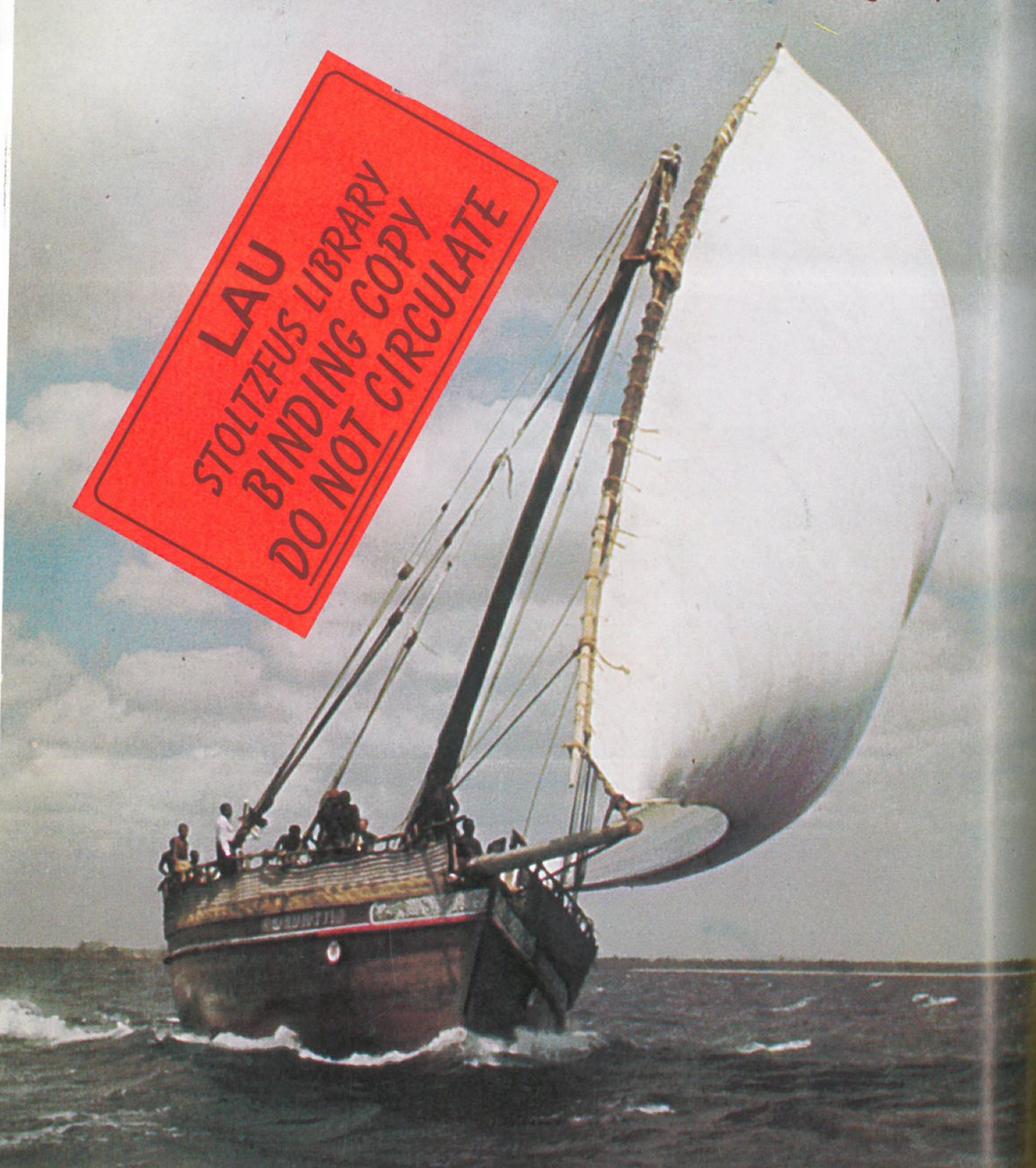
تاريخ العرب والعالم

مجلة مصورة تبحث في التاريخ العربي

السنة السابعة عشرة - العدد ١٦٩ - أيلول/سبتمبر - تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٧ - جمادى الأولى/جمادى الآخرة ١٤١٨هـ



الموانىء اللبنانية في استراتيجية القوى البحرية الإقليمية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

د. مسعود ضاهر(*)

تعريف بالدراسة والمنهج

شكل البحر الأبيض المتوسط على الدوام ساحة للنزاعات والحروب البحرية ما بين القوى الفاعلة على ضفافه، ومجالاً حيوياً لنشاط اللبنانيين التجاري منذ أقدم العصور. وهنالك وثائق تاريخية كثيرة تؤكد مشاركة اللبنانيين في الحروب البحرية التي خاضها العرب المسلمون في مختلف المعارك العسكرية. كما أن البحارة اللبنانيين كانوا في طليعة القوى التي شاركت في الدفاع عن الثغور الإسلامية الواقعة على الجانب الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

لكن الدول الإسلامية المتعاقبة لم تول الاهتمام الكافي بالأسطول البحري والعمل على تطويره وتحديثه لمواجهة الغزوات البحرية المتلاحقة على الثغور الإسلامية منذ الحملات الصليبية. يضاف إلى ذلك أن الانتصارات العسكرية التي أحرزها المسلمون لإخراج الفرنجة من المشرق العربي كانت، بالدرجة الأولى، في المعارك البرية. لذلك بقي البحر المتوسط، ولقرون طويلة، مسرحاً لهجوم الفرنجة على الثغور الإسلامية فيه لدرجة أن عدداً من الموانىء العربية في شرقي المتوسط قد أفرغ من السكان بسبب تقاعس المماليك ومن ثم العثمانيين عن تطوير أسطول بحري قادر على حماية سكان السلطنة، خاصة المناطق الساحلية منها، من غزوات الفرنجة البحرية[1]. وهذا يفسر، إلى حد بعيد، تحول صور، وهي مدينة بحرية ذات تاريخ قديم وحافل بالأمجاد حتى أواخر العهد الفاطمي، إلى قرية مهجورة تماماً حتى مطلع القرن الثامن عشر حين سكنها مجدداً بعض المزارعين والبدو وأعادوا إليها مجدداً دورة الحياة الطبيعية[2]. كما أن مدينة بيروت نفسها بقيت، إلى مطالع القرن التاسع عشر، مجرد قرية بحرية كبيرة تفتقد إلى كل أشكال الحماية.

(*) الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب ـ قسم التاريخ.

إن قراءة متأنية للوثائق التاريخية المتعلقة بالموانىء اللبنانية منذ نهاية الحروب الصليبية حتى زوال السلطنة العثمانية تؤكد، وبشكل قاطع، على أن العثمانيين بنوا استراتيجيتهم العسكرية على أساس دعم التحصينات البرية في جميع المدن العثمانية، البرية منها والبحرية على حد سواء[٣]. وبسبب غياب الأسطول العثماني القادر على خوض معارك بحرية ناجحة ضد الأساطيل البحرية الأوروبية فإن الاستراتيجية العثمانية ركزت على حماية مراكز الولايات العربية المشرقية بالدرجة الأولى، ومنها مراكز بحرية كطرابلس وصيدا أو عكا، والتي كانت قادرة على مواجهة أي حصار بحري لسنوات طويلة.

بالمقابل، فإن المدن البحرية ذات التاريخ العريق على سواحل المتوسط الشرقية، وبشكل خاص بيروت، وصور، وجبيل، والبترون، وأرواد، وطرطوس، واللاذقية، تركت عرضة لنهب القراصنة حتى تحولت إلى قرى مهجورة طوال قرون عدة.

أضواء على الموانىء اللبنانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر

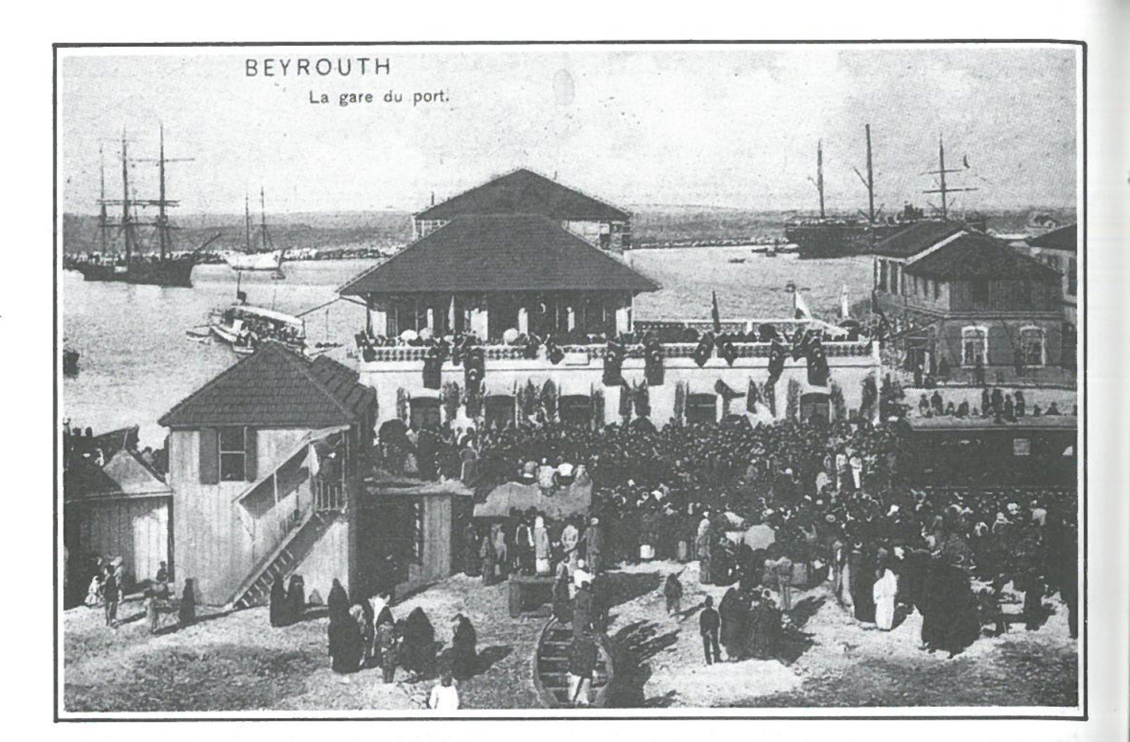
في تقرير للقنصل الفرنسي بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ١٧١٢ ترد الإشارة إلى أن مدينة صور العريقة ليست سوى أطلال غير مأهولة بالسكان. ويضيف التقرير أن المرافىء الساحلية في هذه المنطقة لا تتمتع بالحماية الطبيعية التي يوفرها مرفأ صور. لذلك تغادر المراكب الفرنسية مرفأ صيدا إلى مرفأ صور القديم في الفترة ما بين مطلع تشرين الثاني/نوفمبر وحتى شهر نيسان/أبريل. فمرفأ صور كان يقدم حماية طبيعية ممتازة للمراكب من العواصف البحرية في فصل الشتاء[٤].

لكن تجارة الفرنسيين مع المشرق العربي كانت تعتمد، وبشكل أساسي، على مرفأ عكا وصيدا وطرابلس من جهة، ومرفأ مرسيليا في الجانب الفرنسي. ويؤكد تقرير بتاريخ آذار/مارس ١٧٣١ على الحقائق التاريخية التالية: «كان مرفأ صيدا يحتل المرتبة الخامسة بين أكبر وأهم مرافىء بلاد المشرق، وهو بوابة فلسطين وسوريا حيث مدن دمشق وصيدا وبيروت وعكا والرملة وغزة ويافا. أما صور القديمة ذات الشهرة التاريخية فلا تزال أطلالاً، وهي تسمى الآن صور SOUR وليس Tyr القديمة. فصيدا هي مركز الولاية ومقر سكن الوالي، وتتبعها بيروت، وجبال الشوف، وبلاد كسروان، وبلاد فينيقيا حيث أطلال صور، وكل جبال الجليل التي تضم عكا وحيفا وجبل الكرمل... وتقيم هذه المنطقة علاقات تجارية وثيقة مع مدينة مرسيليا الفرنسية»[٥].

بالمقابل، تشير التقارير الدبلوماسية الفرنسية لعام ١٦٩٢ إلى أن مدينتي حلب وطرابلس كانتا أهم المراكز لسكن الجاليات الأوروبية في المشرق العربي وفيها جاليات هولندية وإنكليزية وفرنسية ومن الدوقيات الإيطالية[٦].

وكانت تجارة طرابلس مزدهرة جداً مع فرنسا في مطلع القرن الثامن عشر حيث يؤكد تقرير دبلوماسي لعام ١٧٠٢ على وجود سبع بيوتات تجارية ناشطة وغنية في مدينة طرابلس، وفيها أيضاً عشرون فرنسياً يقومون بأعمال مالية ويتعاطون تجارة الحرير بمعدل مئتي ألف قرش سنوياً، وخمسين ألف قرش في تجارة الشمع وثمار العفص. وقد بلغ حجم التبادل التجاري ما بين طرابلس وفرنسا قرابة ٣٦٠ ألف قرش، وهو مبلغ كبير بالنسبة لمطلع القرن الثامن عشر[٧].

اللافت للنظر أن التقارير الفرنسية في أواسط القرن الثامن عشر بدأت تركز على



□ مرفأ بيروت في القرن التاسع عشر

مرفأ بيروت أكثر من تركيزها على مرفأ طرابلس أو صيدا أو عكا، بعد أن تقلصت أهمية مرفأ دمياط في مصر والذي كان المرفأ الأساسي في هذه المنطقة قبل بروز مرفأ الإسكندرية.

وتصف تقارير تلك المرحلة وصفاً دقيقاً وتفصيلياً لموقع بيروت الطبيعي الذي يحضن مرفأ ممتازاً لحماية السفن، وإلى أن هذا المرفأ سيحتل المركز الأول في الملاحة والتجارة الفرنسية مع المشرق العربي ويوصي التقرير بأن يعطى مرفأ بيروت أهمية أكبر من التي كانت معطاة سابقاً لمرفأ دمياط[٨].

وتدل تقارير ١٧٥٠ ـ ١٧٧٠ على انتعاش حركة التجارة في مدينة بيروت، وعلى تمركز التجار الفرنسيين فيها إلى جانب كثير من التجار الأجانب، حتى أن الثروة التي جمعت في بيروت باتت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عصيان الجزار فيها، مما أدى إلى محاصرتها براً وبحراً في عام ١٧٧٢ ـ ١٧٧٣.

لقد أبرز حصار بيروت من جانب الأسطول الروسي إبان تلك المرحلة على خلل واضح وعميق في الاستراتيجية العثمانية للدفاع عن الموانىء البحرية التابعة للسلطنة في شرقي المتوسط. فقد فضلت السلطنة العثمانية أسلوب التعاون مع القراصنة المسلمين في غربي المتوسط دون أن تعمل على تطوير وتحديث أسطول بحري قادر على حماية الثغور الإسلامية في البحر المتوسط، والبحر الأسود، والخليج العربي، والبحر الأحمر، وغيرها من البحار التي كانت تحت السيطرة العثمانية لقرون عدة. فقدم القراصنة الأقوياء للسلطنة الكثير من

الخدمات العسكرية لحماية الثغور الإسلامية إبان فترات القوة العسكرية التي تمتع بها سادة البحر في غربي المتوسط لدرجة أن بعضهم نجح في إدخال الرعب والهلع إلى نفوس الأوروبيين لعقود كثيرة.

إلا أن نجاح قادة البحر التابعين للسلطنة العثمانية لم يوظف فعلاً في سياق مشروع عسكري لتطوير القوى البحرية في السلطنة العثمانية وولاياتها. بل على العكس من ذلك، فإن غياب المشروع العثماني لتطوير وتحديث أسطول بحري قوي ساعد على تعريض المدن العربية الإسلامية على شواطىء البحر المتوسط إلى سلسلة من الغزوات البحرية انتهت بالسيطرة الأوروبية على الولايات العربية العثمانية تباعاً منذ حملة نابوليون بونابرت على مصر في أواخر القرن الثامن عشر، وإلى انهيار السلطنة العثمانية نفسها في مطالع القرن العشرين.

في هذا السياق التاريخي تبرز أهمية المحاولة التي قام بها متسلم بيروت، أحمد الجزار، لتحصين مدينة بيروت عندما حكمها باسم الأمير يوسف قبل أن يتمرد عليه ويعصي أوامره عام ١٧٧٢.

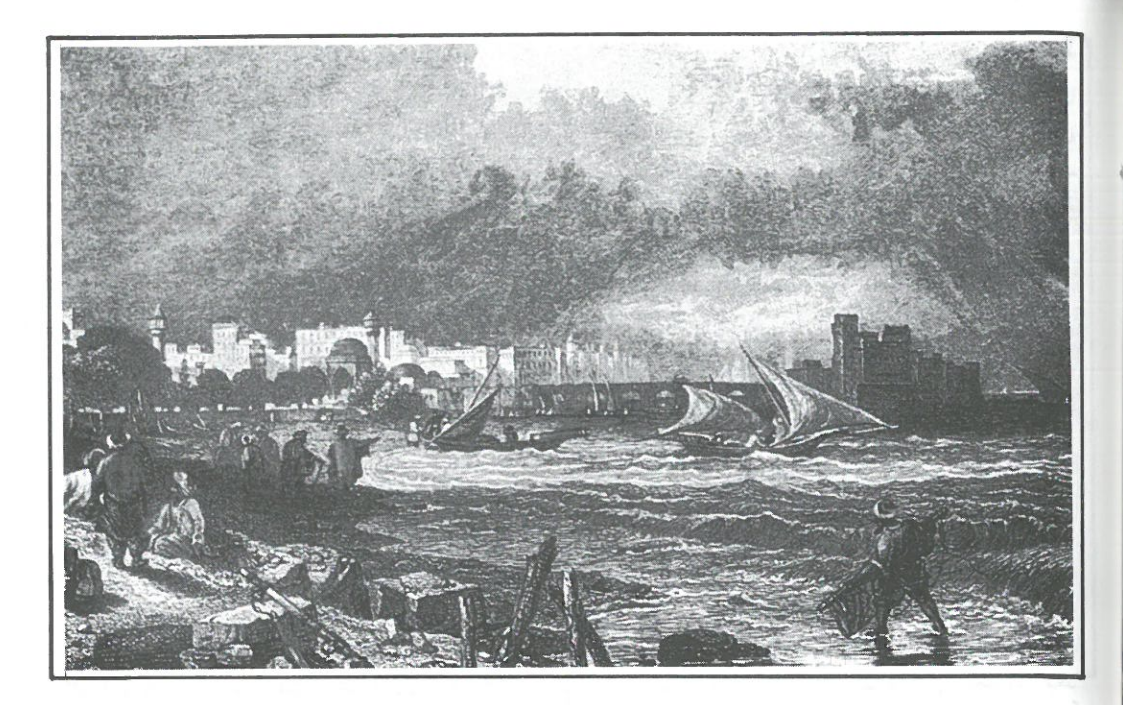
تجدر الإشارة هنا إلى أن أحمد الجزار سيصبح بعد حصار بيروت واحداً من أكثر الولاة العثمانيين قدرة على مواجهة مشاريع السيطرة الأوروبية في المشرق العربي إبان تلك المرحلة. ولا غرابة في أن تصفه الوثائق الغربية، الفرنسية منها بشكل خاص، بأبشع النعوت. مرد ذلك أن اسم الجزار كان كافياً لإثارة الرعب في نفوس التجار الأوروبيين الذين تعرضوا للمصادرة والطرد مرات عدة أثناء حكمه الطويل على ولاية صيدا، وقد أضاف إلى حكمه أحياناً ولاية طرابلس وولاية دمشق[٩].

وليس صدفة أن الجزار قد اتخذ من مدينة عكا وقلعتها البرية الحصينة مركزاً لحكمه على ولاية صيدا التي كانت تضم مقاطعات واسعة من فلسطين، والساحل الممتد من عكا إلى مدينة بيروت، وتتبعها معظم المناطق الجبلية لإمارة جبل لبنان في ظل حكم الأسرة الشهابية. فقد علمته تجربة حكمه القصيرة لمدينة بيروت أن غياب القوة العسكرية البحرية العثمانية سيعرض المدن العربية الواقعة على شرقي المتوسط إلى مدافع الأساطيل المعادية والتي يصعب على الوالي صدها من جهة البحر.

وفي حدود صفحات قليلة مخصصة لهذا البحث، سندرس تجربة الجزار كحاكم أو متسلم لمدينة بيروت من قبل الأمير يوسف الشهابي. فقد أحسن هذا الحاكم تحصين المدينة، وترميم أسوارها، وتنشيط تجارتها لدرجة أن الأمير يوسف خاف من عصيانه فيها، فاستدعى الأسطول الروسي لإجباره على مغادرتها بالقوة.

هذا الحدث التاريخي يقدم نموذجاً بالغ الدلالة على تداخل الصراعات المحلية والإقليمية والدولية والتي تبرز أهمية مرفأ بيروت في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في المشرق العربي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

لقد اعتمدنا في تحليل هذا الحدث التاريخي البارز على الوثائق الفرنسية بالدرجة الأولى لأن مرفأ بيروت كان يحتل مركز الصدارة في الاستراتيجية الفرنسية تجاه المشرق العربي منذ مطالع القرن الثامن عشر. وستزداد أهمية مرفأ بيروت في الاستراتيجية الفرنسية الجديدة تجاه المشرق العربي عندما خططوا ونجحوا في تحويل بيروت من قرية كبيرة إلى مركز لولاية مترامية الأطراف عام ١٨٨٨.



□ ميناء صيدا ـ للرسام (W. Richardson) عام ١٧٣٧

الموانىء البحرية اللبنانية في الاستراتيجية الدولية: نموذج حصار بيروت لعام ١٧٧٢ ـ ١٧٧٣

تؤكد غالبية الوثائق والمصادر الأساسية لتاريخ بلاد الشام في العهد العثماني أن طرابلس وصيدا وحيفا شكلت الموانىء البحرية الأكثر أهمية في هذه المنطقة لقرون عدة. وفي حين كانت جبيل وصور وبيروت من الموانىء التاريخية المهمة في العصور القديمة، فإن بيروت وحدها ستستعيد أمجادها القديمة وستتحول بسرعة، منذ أواسط القرن التاسع عشر، إلى الميناء الأول في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وإلى بوابة اقتصادية واجتماعية وثقافية ما بين أوروبا والولايات العربية الشرقية في السلطنة العثمانية. ففي تقرير للقنصل الفرنسي بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ١٧٥٣ ترد إشارات واضحة إلى أهمية موقع مرفأ بيروت الذي يشكل حماية طبيعية لإيواء السفن أكثر من ميناء دمياط المصري. كما أن التقرير نفسه يعتبر أن مدينة بيروت يمكن أن تصبح إحدى أهم مدن المنطقة بالنسبة إلى الملاحة البحرية من جهة، وإلى التجارة الفرنسية فيها من جهة أخرى. ومن الدلالات الواضحة لهذا التقرير المطول الذي استفدنا كثيراً من المعلومات الواردة فيه، أن مرفأ بيروت قد دخل في صلب الاستراتيجية الفرنسية في المشرق العربي منذ أواسط القرن الثامن عشر.

وتشير التقارير الفرنسية إلى أن سنوات ١٧٧١ ـ ١٧٧٣ قد شهدت حضوراً قوياً للأسطول الروسي في شرقي البحر المتوسط في محاولة لدعم حركات العصيان

التي قام بها علي بك الكبير في مصر، وضاهر العمر الزيداني في عكا ضد السلطنة العثمانية بحيث عمت الفوضى والاضطرابات معظم الولايات العربية المشرقية في السلطنة العثمانية[١٠].

ونتج عن ذلك أن ضعفت هيبة السلطنة العثمانية بعد أن تجرأ بعض الولاة والحكام على التمرد في أكثر من ولاية، وبدعم مباشر من القوى الخارجية، خاصة روسيا التي أرسلت أسطولها إلى هذه المنطقة لدعم المتمردين.

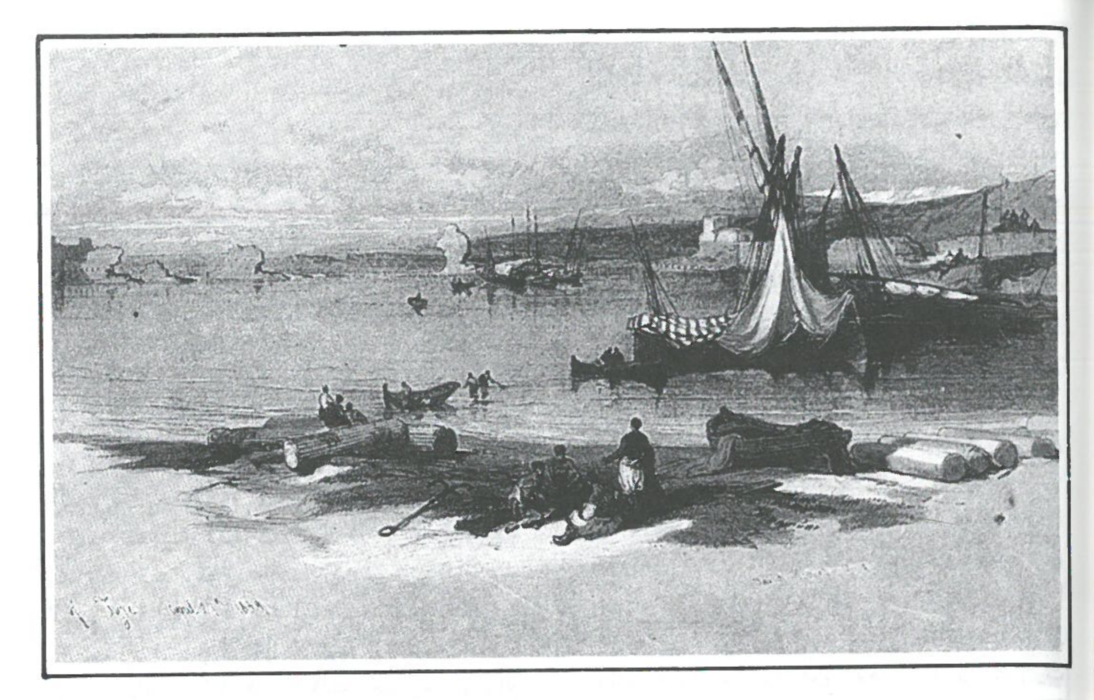
تجدر الملاحظة إلى أن قراءة متعمقة للوثائق الفرنسية في تلك المرحلة تؤكد على وجود تحركات بحرية هولندية وفرنسية وإنكليزية إلى جانب الأسطول الروسي الذي قام بعمليات عسكرية مباشرة ضد الموانىء اللبنانية، وبشكل خاص ضد بيروت التي كانت بمثابة العاصمة الساحلية للأسرة الشهابية الحاكمة في إمارة جبل لبنان. لكن أياً من الأساطيل الأوروبية لم يتدخل عسكرياً في الصراع الناشب ما بين السلطنة والمتمردين عليها باستثناء الأسطول الروسي الذي دخل إلى المتوسط في إطار مخطط روسي يرمي إلى إضعاف السلطنة العثمانية.

لا يتسع مجال البحث لاستعادة التفاصيل التاريخية المعروفة. فأحمد الجزار، ضابط من أصل بوسني كان قد كلف بحماية مدينة بيروت، إلى جانب ضباط عثمانيين آخرين، من جانب الأمير يوسف الشهابي. فكانت التجربة بمثابة الاختبار الأول لكفاءة الجزار في حكم المدينة التي حولها إلى قلعة حصينة في مواجهة الأمير يوسف أولاً، ومن ثم في مواجهة الأسطول الروسي نفسه. وقد تفرد الجزار في إدارة مدينة بيروت، ضارباً عرض الحائط بتهديدات الأمير يوسف لإخراجه منها بالقوة.

عندما تسلم الجزار حكم المدينة كان يدرك أن ميناء بيروت سيتحول إلى حقل للصراع ما بين القوى البحرية، الإقليمية والدولية، التي كانت تجوب سفنها سواحل البحر الأبيض المتوسط، وبشكل خاص الأسطول الروسي في عامي ١٧٧٢ - ١٧٧٣. وكان يدرك، في الوقت عينه، أهمية بيروت بالنسبة إلى أمراء جبل لبنان لأن مرفأها هو الباب البحري للإمارة. وبالتالي فإن الأمير الشهابي كان على استعداد تام للاستنجاد بأية قوة عسكرية قادرة على إعادة بيروت إلى حكم الشهابيين حتى لو تطلب الأمر أن يدفع الأمير مبالغ مالية طائلة للقوة التي تخرج الجزار من بيروت.

هناك تقارير كثيرة حول حصار الأسطول الروسي لمدينة بيروت من البحر، وحصار عساكر الأمير يوسف لها من البر طوال أشهر عدة من عامي ١٧٧٢ - ١٧٧٣. وقد استبسل الجزار في الدفاع عن المدينة بعد أن قام بتحصينها بشكل جيد، وقدم نموذجاً يحتذى لصمود بيروت في مواجهة تحالفات داخلية وخارجية من البر والبحر في وقت واحد، دون أن يتلقى مساعدات عسكرية فاعلة من القوى العسكرية العثمانية المجاورة لها، وبشكل خاص من والي طرابلس ووالي دمشق.

يشير تقرير فرنسي مطول بتاريخ ٢٨ حزيران ١٧٧٢ إلى تعرّض سكان بيروت ومعهم بعض الفرنسيين المقيمين فيها إلى تعديات كثيرة بسبب الفوضى التي حلت بهذه المدينة بعد العصيان الذي أعلنه حاكمها أحمد الجزار فيها، ورفضه للأمر الصادر بعزله من الأمير يوسف الشهابي[١١]. لقد هدد الأمير بطلب النجدة من الأسطول الروسي الذي كان يجوب المنطقة على مقربة من بيروت في محاولة منه لاسترجاع المدينة إلى دائرة حكمه بعد إخراج الجزار منها. ويشير تقرير فرنسي آخر بتاريخ ٢٢ نيسان ١٧٧٣ إلى أن الأمير الشهابي كان يصر على إخراج الجزار من مدينة بيروت



□ ميناء صور - للرسام (D. Roberts) عام ١٨٣٩

مهما كان الثمن بعد أن اعتبر الجزار خائناً وليس مدافعاً عن المدينة وسكانها[١٢]. وذلك يؤكد على الأهمية الاستثنائية لبيروت ومرفأها بالنسبة إلى اقتصاد الإمارة الشهابية.

كما أن تقريراً فرنسياً آخر بعد يومين من الأول ومرسل من بيروت بالذات بتاريخ ٢٤ نيسان ١٧٧٣ يؤكد على اجتماع مشايخ جبل لبنان بدعوة من الأمير يوسف الشهابي في مركز الإمارة بدير القمر ليعلنوا تضامنهم الكامل في سبيل إخراج الجزار من بيروت بكل الوسائل الممكنة. وقرروا إيفاد مندوبين عنهم إلى والي دمشق لكي يتوسط لدى الباب العالي من أجل إخراج الجزار من المدينة وإعادتها إلى حكم الشهابيين[١٣].

ويشير التقرير إلى حقيقة تاريخية مهمة أن بيروت في عام ١٧٧٣ كانت المرفأ الوحيد، على امتداد المنطقة من مصر إلى طرابلس. إذ بقي فيها النفوذ العثماني قوياً بفضل صمود الجزار في بيروت وتحديه للحصار البري والبحري معاً. وهذا يفسر، إلى حد بعيد، تجاهل السلطنة العثمانية لمطالب الحكام اللبنانيين التابعين لهم بإرسال حملة عسكرية لتأديب الجزار، ورفضوا كذلك إصدار قرار يجبر الجزار على الانسحاب من بيروت[١٤].

لكن سياسة الإمساك بالعصا من الوسط كانت موضع نقد قاس في تقرير فرنسي بتاريخ ١٤ حزيران ١٧٧٣ حيث اعتبر القنصل الفرنسي أن العثمانيين يريدون إيهام جميع الأطراف المحلية المتنازعة بالوقوف إلى جانب كل منها بانتظار جلاء الموقف وانتهاء مرحلة الفوضى[١٥].

فالاستعدادات للمعركة العسكرية ضد بيروت كانت قد بدأت فعلاً على الرغم من الموقف المرتبك للسلطات العثمانية. هذا ما تؤكده التقارير الفرنسية المتلاحقة والتي

تصف تفاصيل الإعداد لها خاصة تقرير ٣ تموز ١٧٧٣. فعجز السلطنة عن حل هذه المسألة المعقدة سيدفع بالطرف المتضرر، أي الأمير يوسف الشهابي، إلى الطلب رسمياً من الأسطول الروسي لإخراج الجزار بالقوة من بيروت.

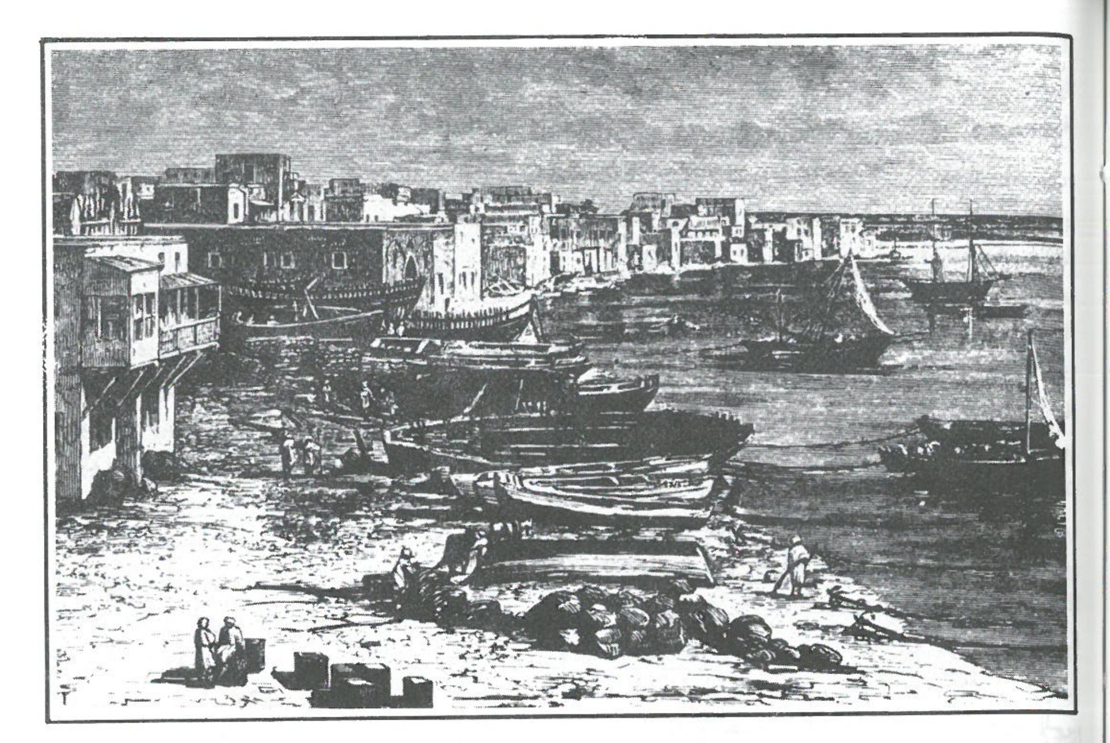
وقد لاقى الطلب ترحيباً حاراً من قادة الأسطول الروسي الذين كانوا ينتظرون الإشارة لقصف بيروت ثم اقتحامها ونهبها[١٦]. ويشير تقرير آخر بتاريخ ٧ تموز إلى تجميع السفن الحربية من جميع موانىء المنطقة، ومحاصرة بيروت براً وبحراً تمهيداً لمعركة ضارية ضد المدينة شاركت فيها قوى الأمير يوسف بأكثر من ألفي مقاتل[١٧]. إلا أن الحصار البري والبحري للمدينة طال لشهور عدة. ويقدم تقرير بتاريخ ١٦ آب ١٧٧٣ صورة مفصلة عن الاستعداد لاقتحام المدينة بعد صمودها الرائع طوال تلك المدة. فصمود الجزار أربك القوى المتحالفة براً وبحراً ضد بيروت. وكثرت الشائعات التي تروج لعجز الروس عن اقتحام مدينة صغيرة بحجم مدينة بيروت. وكثر الحديث أيضاً عن الخلافات التي برزت إلى العلن ما بين الأمير يوسف وقائد الأسطول عن حجم المبلغ المالي الواجب دفعه للروس وإلا اضطروا إلى الانسحاب دون اقتحام المدينة، وذلك على الرغم من خسارتهم لاثنين وعشرين قتيلاً وحوالي ثمانين جريحاً في صفوف الأسطول الروسي عند أسوار بيروت[١٨].

وفي تقرير لاحق بتاريخ ٢٦ آب ١٧٧٣ يؤكد القنصل الفرنسي على أن الوضع العسكري لم يتغير عما كان عليه عند إعداد تقرير ١٦ آب/أغسطس ١٧٧٣[١٩]. وذلك يؤكد على التحصين الجيد الذي قام به الجزار في بيروت استعداداً لمعركة متوقعة. وذلك يدل أيضاً على بعد نظر استراتيجي شهد له به كل من درس أسباب هزيمة نابوليون بونابرت عند أسوار عكا، معقل الجزار الحصين، عام ١٧٩٩. وهنالك تقرير مهم أرسله القنصل الفرنسي في صيدا في شهر تشرين الثاني ١٧٧٣ وفيه تغطية كاملة للفترة الممتدة من أواخر آب إلى أواخر تشرين الأول ١٧٧٣، مع شرح مسهب لآثار معركة بيروت.

فقد أشار تقرير القنصل إلى أن معركة بيروت لم تكن معركة حسم عسكري سريع بقدر ما كانت معركة تحتاج إلى الصبر والتحلي بالشجاعة. وأن فصائل عثمانية في المنطقة كانت تتأهب لمساعدة المدينة المحاصرة. وأن الجزار كان على علاقة جيدة بضاهر العمر الذي استقبله بعد خروجه من بيروت. يضاف إلى ذلك أن الروس كانوا يماطلون في حصار المدينة بهدف ابتزاز أكبر كمية ممكنة من الأموال التي جاوزت الثلاثمائة غرش والتي كانت تجبى من الفلاحين والشعب المنهك بالضرائب[٢٠].

نتيجة لسياسة الأمير يوسف الماركنتيلية والقصيرة النظر من جهة، ولسياسة الانتظار غير المبرر للولاة العثمانيين في طرابلس ودمشق والتمنع عن تقديم المساعدة الفورية، قصفت مدينة بيروت بقسوة بالغة، وتعرضت للسرقة والنهب، وتوجه سكانها إلى طلب الحماية من والي طرابلس العثماني لوقف تدمير المدينة بعد أن خرج الجزار منها[٢١].

نخلص إلى القول إن معركة صمود بيروت في وجه الحصار البري الذي فرضه عليها الأمير يوسف الشهابي من جهة، والحصار البحري الذي فرضه عليها الأسطول الروسي بطلب من الأمير يوسف الذي دفع نفقات ذلك الحصار من دماء اللبنانيين وأموالهم، تندرج في إطار التاريخ الحافز الذي قدمته المدن اللبنانية عبر مختلف العصور. فتاريخ صيدا وصور وبيروت وطرابلس مليء بالمواقف البطولية وتحدي الغزاة على الرغم من عدم تكافؤ



□ ميناء طرابلس عام ١٨٣٣. غرافور للرسامين (Barbant) و (Taylor)

القوى العسكرية ما بين تلك المدن وجحافل الغزاة وأساطيلهم. وكما استعان الإسكندر الكبير بأساطيل المدن الساحلية المجاورة لمدينة صور من أجل إخضاعها وتدمير صور البحرية، فإن الأسطول الروسي عام ١٧٧٣ قد كرر التجربة وجمع السفن من المدن المجاورة لبيروت بهدف إخضاعها ونهبها.

بعض الملاحظات الختامية

كان قادة العسكر الروسي يتوقعون أن تكون بيروت غنيمة مليئة بالأموال التي يحلمون بالسيطرة عليها بعد أن تلقوا طلباً باقتحامها. وتشير الوثائق الفرنسية أيضاً إلى أن قادة الأسطول الروسي كانوا يخططون لنهب المدن الساحلية على امتداد الشواطىء الفلسطينية واللبنانية والسورية، وبشكل خاص موانىء حيفا، وصور، وصيدا، وطرابلس، وطرطوس، واللاذقية، بالإضافة إلى مدينة بيروت ومرفأها. وذلك يؤكد بوضوح على أن السواحل البحرية للولايات العربية العثمانية في المشرق العربي كانت تفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات البحرية التي تحميها من مخاطر الأساطيل البحرية التي تجوب هذه المنطقة وتهاجم مدنها الساحلية منذ الحروب الصليبية. ولم يعمل الولاة العثمانيون على تحصين الثغور البحرية في المشرق العربي، وكثيراً ما استعان بعضهم في حروبه ضد البعض الآخر بالأساطيل الأجنبية كما فعل الأمير يوسف حين استنجد بالأسطول الروسي لإخراج الجزار من بيروت.

لقد حقق الروس نجاحاً عسكرياً محدوداً،

ولسنوات قليلة فقط، في شرقي البحر المتوسط وذلك بسبب طول المسافة ما بين مراكز التموين الروسية وأسطولها البحري الذي واجه مقاومة عنيفة من جانب القوى العسكرية المحلية والعثمانية من جهة، ومن الأساطيل الفرنسية والإنكليزية التي كانت تتصارع بعنف من أجل السيطرة على حركة التجار في البحر المتوسط من جهة أخرى.

ومع إخراج الروس نهائياً من دائرة الصراع للسيطرة الاستعمارية على البحر المتوسط وانكفاء الأسطول الروسي نحو البحر الأسود، عادت المنطقة إلى دائرة المنافسة التجارية ما بين الدول الأوروبية الكبرى، وشهدت بعض المرافىء اللبنانية تطوراً بارزاً في مجال التبادل التجاري مع الغرب، وبشكل خاص لتلبية حاجة المصانع الفرنسية من الحرير والقطن وسلع تجارية أخرى.

ويشير تقرير فرنسي بتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر لعام ١٧٨٨ إلى أن كاخيا الأمير يوسف الشهابي، الشيخ غندور السعد، قد وعد بألا يدفع التجار الفرنسيون في مرفأ بيروت إلا نصف ضريبة الجمارك التي يدفعونها في مرفأي صيدا وطرابلس في حال ساعد الفرنسيون على استرجاع بيروت إلى حكم الأمير يوسف[٢٢].

وعندما علم الجزار بالأمر، استدرج الأمير يوسف وكاخيته غندور السعد إلى عكا وشنقهما على أسوارها بعد أن تخوف من أن يستنجد الأمير يوسف بالأسطول الفرنسي ضد الموانىء والمدن البحرية الخاضعة لنفوذه، بعد أن استنجد الأمير يوسف سابقاً بالأسطول الروسي لإخراجه من مدينة بيروت.

من جهة أخرى، أدرك الجزار أن الأوروبيين سيعملون على استصدار فرمان سلطاني من الباب العالي بعزله من مركزه. لذلك بادر إلى اتخاذ تدابير سريعة للحد من نفوذ التجار الأجانب في ولايته، وبشكل خاص ضد التجار والبعثات التبشيرية الفرنسية العاملة في مناطق سيطرته. ويشير تقرير فرنسي بتاريخ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر لعام ١٧٨٩ إلى أن الجزار قد رفض الاعتراف بالامتيازات الأجنبية التي أبرمتها السلطنة منذ قرون طويلة مع الدول الأوروبية والتي نصت على كثير من الإعفاءات الضريبية، وعلى رفض الأجانب المثول أمام المحاكم المحلية. لكن الجزار أصر على رفض تلك الامتيازات وفرض ضرائب مباشرة على التجار الأجانب لا تقل عن الضرائب التي تجبى من التجار المحليين بل تفوقها أحياناً عن طريق البلص والمصادرة[٢٣].

لذا حاول الفرنسيون التوجه من جديد إلى مرفأ طرابلس على أمل أن يعزل الجزار أو ينتهي حكمه للعودة لاحقاً، وبقوة إلى مرفأ بيروت. وتشير بعض تقارير تلك المرحلة إلى أن البيوت التجارية الفرنسية في طرابلس كان قد تقلص عددها من خمسة بيوت عام ١٧٧٧ إلى ثلاثة في عام ١٧٨٥[٢٤].

من جهة أخرى، كانت مدينة عكا قاعدة حكم الجزار الذي فضل نقل مركز حكمه من مدينة بحرية هي صيدا إلى مدينة عكا المحصنة، وذلك بسبب تخوفه الدائم من الأساطيل البحرية حيث السيطرة تامة للقوى الأوروبية وليس للجيش العثماني. وعلى الرغم من قدرة الجزار على البطش بخصومه، ومصادرة أموال الملتزمين، وبلص التجار المحليين والأجانب، واحتكار بعض السلع التجارية الأساسية، فإن المال الوفير الذي جمعه بهذه الطرق لم يوظف أي جزء منه في مشاريع عمرانية أو في مزيد من التراكم الذي يطور الإنتاج المحلي. ونتج عن ذلك أن بيروت بدأت تستقطب المزيد من الرساميل التي كانت تجمع من التبادل

التجاري ما بين السلع المنتجة في المناطق الداخلية من الشرق العربي والسلع المصنّعة في أوروبا.

لقد أدرك الفرنسيون أن تجارتهم ومؤسساتهم الاقتصادية والثقافية كانت تتجه للتمركز بكثافة في مدينة بيروت التي ستشهد قفزات سريعة، في مختلف المجالات، منذ مطالع القرن التاسع عشر. بالمقابل، فإن مدن عكا التي كانت مقر حكم الجزار، وصيدا التي كانت مركز الولاية، وطرابلس التي كانت أيضاً مركزاً لولاية تحمل اسمها، كانت تشهد مرحلة انحدار واضح سيتواصل طوال القرن التاسع عشر، وذلك لأسباب موضوعية لا مجال هنا للتوسع فيها، وهي تؤكد على أهمية بيروت المتزايدة، منذ بداية حكم الجزار لها[٢٥].

وما لبث الصراع الفرنسي ـ البريطاني أن اتخذ لاحقاً طابع العنف الشديد بعد تأكد الإنكليز من وجود مشروع فرنسي بقيادة نابوليون بونابرت، يرمي إلى احتلال مصر والتوسع منها لاحتلال المشرق العربي كله وقطع الطريق ما بين بريطانيا والهند.

لقد دافع الإنكليز بشراسة عن مصالحهم الحيوية في الحفاظ على تجارتهم المربحة جداً مع الهند. وانتهى الصراع بهزيمة قاسية للفرنسيين في معركة أبي قير البحرية قرب مدينة الإسكندرية، ما أدى إلى تقلص الوجود العسكري الفرنسي في البحر المتوسط طوال القرن التاسع عشر، وهيمنة بريطانيا البحرية على كامل موانىء هذه المنطقة لعقود طويلة إلى أن حل الأسطول السادس الأميركي مكان الأسطول الإنكليزي في السيطرة على الموانىء البحرية في شرقي البحر الأبيض المتوسط.

ولا تعوزنا الوثائق المثبتة إلى أن مدينة بيروت قد تطورت بسرعة لتتحول إلى مدينة كوسموبوليتية منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى الآن. لكن ذلك التطور ما زال يفتقر إلى الحماية العسكرية التي جعلت بيروت، رغم غناها الفاحش، عرضة للنهب من جانب القوات الغازية، روسية كانت عام ١٧٧٢، أم إيطالية عام ١٩١١، أم إسرائيلية عام ١٩٨٢.

الحواشي

(١) من المراجع المهمة التي تناولت تاريخ المدن العربية المشرقية في العهد العثماني:
Antoine Abdel Nour: «introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane (XVIe - XVIIIe siècle), publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1982.

(٢) لقد نشرنا دراسة مطولة عن عودة الحياة إلى مدينة صور بعد قرون طويلة من الخراب بسبب سياسة المماليك الرامية إلى إفراغ بعض المدن البحرية في المشرق العربي من سكانها حتى لا تتعرض للنهب من قبل القراصنة. وقد استمر هذا الوضع بالنسبة إلى صور وبيروت وجبيل وغيرها من المدن الساحلية لقرون إضافية في العهد العثماني.
مسعود ضاهر: «مظاهر من الحياة العمرانية من خلال وثائق فرنسية ١٦٨٥ ـ ١٩١٣»، مقالة منشورة في كتاب: «صور من العهد الفينيقي إلى القرن العشرين»، وهو يضم وثائق المؤتمر الأول لتاريخ مدينة صور الذي عقده «منتدى صور الثقافي» في مدينة صور خلال يومي ١٥ و١٦ حزيران ١٩٦٦. تراجع صفحات ١٤٩ ـ ١٦٧.

(٣) لمزيد من التوسع في هذا الجانب، يراجع:
نوفان رجا الحمود: «العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين». دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١.

(٤) Adel Ismail (éditeur): «Documents Diplomatiques et Consulaires Rélatifs à l'histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVIIe siècle à nos jours», éditions des oueuvres politiques et historiques, Beyrouth, 1975, T.I, pp. 110 et 118.

(٥) Documents, T.I, pp. 270-271.

(٦) Documents, T.I, p. 26.

(٧) Documents, T.I, p. 40.

(٨) Documents, T.I, p. 110.

(٩) يرد اسم الجزار مراراً في الوثائق الفرنسية كوالٍ على صيدا أولاً في سنوات ١٧٧٥ و١٧٧٦ و١٧٨٣ و١٧٨٦ و١٧٨٧ ووالياً على طرابلس عام ١٧٩٩ و١٨٠٣ ووالياً على دمشق في أعوام ١٧٨٣ و١٧٩٠ و١٧٩٨ و١٨٠٣.
Documents, T.I, pp. 363-381.

يضم المجلدان الثاني والثالث وثائق كثيرة جداً ومتنوعة حول فوضى الولاة وحكام مصر والمشرق العربي في ظل السلطنة العثمانية في تلك المرحلة.

(١٠) Documents, T.2, pp. 169-319.

(١١) Documents, T.2, pp. 230-242.

(١٢) Documents, T.2, pp. 283-284.

(١٣) Documents, T.2, pp. 287-289.

(١٤) Documents, T.2, p. 288.

(١٥) Documents, T.2, pp. 292-295.

(١٦) Documents, T.2, pp. 295-298.

(١٧) Documents, T.2, pp. 301-303.

(١٨) Documents, T.2, pp. 303-308.

(١٩) Documents, T.2, pp. 312-319.

(٢٠) Documents, T.2, pp. 322-324.

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الأمير يوسف الشهابي فرض ضرائب باهظة على اللبنانيين لسد نفقات حصار بيروت. وتشير تقارير شهر تشرين الثاني/نوفمبر لعام ١٧٧٣ إلى أن الأمير يوسف جمع من الأهالي ما يزيد على خمسماية ألف قرش، وهو مبلغ كبير جداً وتسبب في كثير من حركات الاحتجاج ضده. كما أن الجزار سيستخدم زيادة الضرائب والتعسف في جبايتها كأسلوب مجرب لإضعاف الأمراء الشهابيين ودفعهم إلى تصفية بعضهم للبعض الآخر. وقادت الضرائب الكبيرة إلى الانتفاضات الفلاحية ضد الأسر المقاطعجية اللبنانية طوال القرن التاسع عشر.

(٢١) Documents, T.2, pp. 239-242.

(٢٢) Documents, T.4, pp. 48-49.

(٢٣) Documents, T.4, p. 53.

(٢٤) Documents, T.4, p. 87.

(٢٥) Thomas Philipp: «Why Beirut, why not Acre? Development in the 19th century in Libanon». Lecture presented in Orient German Institut in Beirut, April 24th, 1997.

وقد نشرنا بحثاً مطولاً عن أسباب ازدهار مرفأ بيروت على حساب باقي المرافىء اللبنانية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر. يراجع:

مسعود ضاهر: «طرابلس في العهد العثماني: من مركز للولاية إلى مدينة ملحقة». مقالة منشورة في كتاب: «المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية ١٥١٦ ـ ١٩١٨». منشورات الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثالث، طرابلس ١٩٩٥.

* * *

هوى النفس

قال لقمان لابنه: يا بني أول ما أحذرك من نفسك، فإن لكل نفس هوى وشهوة فإن أعطيتها شهوتها عادت وطلبت سواها، فإن الشهوة كامنة في القلب كَكُمُونِ النار في الحجر، إن قدح أورى، وإن ترك توارى.

